جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون أعمال

عنوان المذكرة

الخدمة الرقمية وآثرها في ترقية مجال الاستثمار في الجزائر

إعداد الطالبين:

- عميرة فريد
- منصوري جمال

إشراف الأستاذ:

لاطرش إسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوخالفة كريم	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيساً
جابو ربي إسماعيل	أستاذ التعليم العالي	مناقشاً
لاطرش إسماعيل	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفاً

السنة الجامعية:2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

التصريح الشرفي

الخاص بالإلتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

نحن الممضون أسفله.

اسم ولقب الطالب	التخصص	رقم بطاقة التعريف الوطنية	تاريخ الاصدار
1.عميرة فريد	قانون الاعمال	204261613	2019/02/20
2.منصوري جمال	قانون الاعمال	200749136	2016/11/28

المسجلون بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق

والمكلفون بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر،عنوانها :

الخدمة الرقمية وأثرها في ترقية مجال الإستثمار في الجزائر.

نصرح بشرفنا أننا نلتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:2025/05/31

1.توقيع المعني

2.توقيع المعني

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون أعمال

عنوان المذكرة

الخدمة الرقمية وآثرها في ترقية مجال الاستثمار في الجزائر

إعداد الطالبين:

- عميرة فريد
- منصوري جمال

إشراف الأستاذ:

لاطرش إسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوخالفة كريم	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيساً
جابو ربي إسماعيل	أستاذ التعليم العالي	مناقشاً
لاطرش إسماعيل	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفاً

السنة الجامعية:2025/2024

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: 152]

أتوجه بخالص الحمد والشكر إلى المولى عز وجل، الذي بنوره اهتديت، وبفضله تمكنت من إنجاز هذا العمل، فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وعملاً بقول رسول الله ﷺ:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله" [رواه الترمذي]

أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف، الذي شرّفني بقبول الإشراف على هذه المذكرة، وأمدّني بتوجيهاته القيمة ونصائحه السديدة، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة، لتفضّلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإبداء آرائهم العلمية الهادفة.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر والعرفان من لا تفيهم الكلمات حقّهم،

إلى والديّ الكريمين، حفظهما الله ورعاهما، لما بذلاه من دعم وتضحيات لا تُقدّر بثمن.

اهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع، بعد توفيق الله وعونه

إلى من كانت لي بعد الله سبباً في الوجود، وسنداً في مسيرة الحياة...

إلى أمي الغالية، نبع الحنان، ومصدر الدعاء، وعنوان التضحية.

إلى من غمرني بعطفه، وساندني بتوجيهه، وكان لي مثالاً في الصبر والعزيمة...

إلى أبي الكريم، رمز الحكمة والعطاء.

إلى أسرتي الكريمة التي لم تبخل عليّ بالدعم والتشجيع،

وإلى زوجتي العزيزة، شريكة الدرب، التي وقفت إلى جانبي بكل محبة وصبر،

وإلى أبنائي الأحبّة، الذين كانوا مصدر إلهامي وبهجة أيامي.

وإلى كل فرد من أفراد عائلتي، لكم كل الشكر والعرفان.

إلى كل من ترك بصمة، ظاهرة أو خفية، في إنجاز هذا العمل،

الأساتذة الأجلاء، الذين نهلت من علمهم، واستفدت من توجيهاتهم.

إلى كل من خصني بدعوة صادقة، أو كلمة مشجعة، أو نصيحة مخلصة، إلى أولئك الذين حفظتهم الذاكرة، وإن قصرت الكلمات عن تعدادهم

إلى زملائي وأصدقائي الذين كانوا خير رفقة في هذه الرحلة العلمية.

أهدي هذا العمل المتواضع تقديراً وعرفاناً، راجياً من المولى عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يبارك في هذا الجهد، ويوفقني وإياهم لما فيه الخير والنجاح.

فـــــــــريـــــــد

اهـــداء

إلى من حملتني وهنًا على وهن، وغمرتني بحنانها منذ بزوغ أنفاسي الأولى، وأسكنتني قلبها سُكنى لا تزول...

إلى أمي الغالية، عنوان الحنان ومصدر الإلهام.

إلى من كان لي سنداً في درب الحياة، ومداداً لا ينضب في مسيرة العلم والعمل...

إلى أبي الكريم، رمز الحكمة والبذل والعطاء.

إلى أسرتي الكريمة، التي كانت لي خير معين،

إلى زوجتي العزيزة، وأبنائي،

وإلى كل فرد من أفراد عائلتي، أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان.

إلى كل من ترك بصمة، ظاهرة أو خفية، في إنجاز هذا العمل، من أساتذة أجلاء، وزملاء، وأصدقاء أوفياء...

إلى كل من خصني بدعوة صادقة، أو كلمة مشجعة، أو نصيحة مخلصة...

إلى أولئك الذين حفظتهم الذاكرة، وإن قصرت الكلمات عن تعدادهم...

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، وفاءً وعرفانًا،

سائلًا المولى عز وجل أن يوفقني وإياهم لما فيه الخير والصلاح.

جـــــــمـــــــال

مقدمـــة

مقدمة

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر، أصبحت الرقمنة من أبرز السمات المميزة للعصر، إذ لم تعد مجرد خيار تكنولوجي، بل تحولت إلى ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والابتكار. فقد أضحت الخدمات الرقمية إحدى الدعائم الأساسية التي تعتمدها السياسات العمومية الحديثة، خاصة في المجالات الاقتصادية، باعتبارها أداة فعالة لإعادة هيكلة الإدارة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية.

وفي هذا السياق، فان "تفعيل الاستثمار في الجزائر لا يمكن فصله عن رقمنة البيئة الإدارية، إذ لا استثمار ناجع دون إدارة إلكترونية شفافة ومرنة"[1]. وهو ما يعكس وعيا قانونيا متزايدا بأهمية تكييف الإطار الإداري مع متطلبات التحول الرقمي، بوصفه ركيزة من ركائز الحوكمة الاقتصادية الجيدة.

إن الرقمنة، بما توفره من خدمات إلكترونية عبر المنصات والتطبيقات الذكية، تساهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات والمعاملات، وتخفيض التكاليف الزمنية والمادية، سواء بالنسبة للإدارة أو المستثمرين. كما تعد عاملا حاسما في تحسين مناخ الاستثمار، من خلال تقليص آجال المعالجة، وتيسير الإجراءات، وتعزيز الثقة بين المستثمر والجهات العمومية.

وفي الحالة الجزائرية، شكلت الرقمنة محورا جوهريا في مسار الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تبنتها الدولة خلال السنوات الأخيرة، استجابة للتحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الوطني، من قبيل تذبذب مداخيل المحروقات، وتراجع القدرة التنافسية، والحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد. "التحول الرقمي يشكل اللبنة الأولى لأي نهضة اقتصادية حقيقية، خاصة إذا ما اقترن بإصلاح تشريعي يعيد الاعتبار للمستثمر الوطني والأجنبي ضمن بيئة قانونية واضحة وفعالة".[2]

وفي هذا الإطار، بادرت الجزائر إلى اعتماد استراتيجية وطنية للرقمنة تهدف إلى تحديث المنظومة الإدارية والمالية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعميم الخدمات الإلكترونية، لا سيما في القطاعات ذات

[1] د. ساسي عبد القادر، الرقمنة والإصلاح الإداري في الجزائر: مدخل لتحسين مناخ الاستثمار، مجلة دراسات قانونية، العدد 15، 2021، ص. 112

[2] بن حليمة عبد الرحمان، التحول الرقمي كمدخل لتفعيل الاستثمار في الجزائر، ندوة الإصلاحات الاقتصادية، جامعة الجزائر 1، 2022.

البعد الاقتصادي، وعلى رأسها الاستثمار. وتأتي هذه الجهود في ظل إدراك السلطات العمومية لضرورة تجاوز العراقيل التقليدية، من تعقيد الإجراءات وطول آجال المعالجة، إلى ضعف التنسيق بين الهياكل المعنية، وهي عوامل طالما اعتبرت من أبرز معيقات الفعل الاستثماري.

"إن تفعيل البنى التحتية الرقمية وتجاوز الإكراهات القانونية والإدارية يعد شرطا أساسيا لإطلاق ديناميكية استثمارية فعالة ومنتجة"[1]، ما يعكس أهمية ربط التحول الرقمي بالتحسين النوعي لمناخ الأعمال.

وعليه، فإن الخدمات الرقمية أصبحت أداة مركزية لترقية الاستثمار، خاصة أنها توفر بيئة قانونية مرنة، وإجراءات سريعة، ومسارات واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب. من هنا، تنبع أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى دراسة أثر الخدمات الرقمية في ترقية مجال الاستثمار في الجزائر، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للتحول الرقمي، وتقييم مدى نجاعة السياسات العمومية المعتمدة في هذا الشأن، وما إذا كانت كفيلة فعلاً بتجاوز العقبات البنيوية والتقنية التي لا تزال تُعيق تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

1- أهمية الدراسة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم بفعل الثورة الرقمية، برزت الرقمنة كخيار استراتيجي تسعى إليه مختلف الدول، لا سيما في المجالات المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار. وقد أضحى تبنّي الخدمات الرقمية في هذا السياق ليس مجرد ترف تقني، بل ضرورة تمليها متطلبات التحديث الإداري وتكريس مبادئ الشفافية والفعالية في تسيير الشأن العام، خصوصاً في البيئات الاستثمارية التي تتطلب سرعة ووضوحاً في الإجراءات. وبالنظر إلى جهود الدولة الجزائرية في مواكبة هذا التوجه العالمي، من خلال اعتماد منصات رقمية موجهة للمستثمرين، فإن دراسة أثر هذه المبادرات الرقمية على ترقية مناخ الاستثمار تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين العلمي والتطبيقي. ومن هذا المنطلق، تنبع أهمية هذه الدراسة من بعدين رئيسيين:

الأهمية العلمية والنظرية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في سعيها إلى إثراء النقاش الأكاديمي حول العلاقة المتنامية بين التحول الرقمي والمنظومة القانونية المنظمة للاستثمار، لا سيما في السياق الجزائري. فالرقمنة لم تعد تقتصر على البعد التقني، بل أضحت مفهوماً متعدد الأبعاد يمس القواعد القانونية والإجراءات الإدارية التي تحكم النشاط

[1] طيبي محمد، الحوكمة الاقتصادية ومتطلبات البيئة الرقمية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 37، 2023، ص. 87

الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تهدف الدراسة إلى تقديم معالجة علمية معمقة لمفهوم الخدمة الرقمية، وأثرها في ترقية الاستثمار من خلال قراءة تحليلية للإطار القانوني والتنظيمي، وتسليط الضوء على الأبعاد النظرية التي تؤسس لفهم التحول الرقمي كأداة قانونية وإدارية لتطوير بيئة الأعمال. كما تسعى إلى سد الفراغ المعرفي في الأدبيات القانونية الجزائرية فيما يخص تنظيم ورقمنة الاستثمار.

الأهمية العملية والتطبيقية:

أما من الناحية العملية، فتكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى التحديات الواقعية التي تواجه مسار الرقمنة في الجزائر، خاصة في ظل سعي الدولة إلى جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتنويع الاقتصاد بعيداً عن تبعية قطاع المحروقات. وتحاول الدراسة من خلال هذا الجانب، تقييم فعالية المنصة الرقمية للمستثمرين كأداة لتسهيل الإجراءات وتقليص البيروقراطية، وتحقيق الشفافية والمرونة الإدارية، بما ينسجم مع متطلبات المستثمرين. كما ترمي إلى إبراز المعوقات التقنية والمؤسساتية التي قد تعيق تحقيق أهداف الرقمنة، واقتراح حلول قانونية وإدارية ممكنة لتحسين أداء هذه المنصة وتفعيلها ضمن منظومة متكاملة لحوكمة الاستثمار.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة الرقمنة الإلكترونية في تحسين العمل الإداري داخل المؤسسات، من خلال ما توفره من أدوات تسهم في رفع الكفاءة وتبسيط الإجراءات. كما تسعى إلى استكشاف التحديات التي قد تواجه الأفراد عند استخدام هذه الخدمات، مع التركيز على كل من الجوانب البشرية، كالتدريب والتأقلم، والجوانب التقنية المتعلقة بالبنية التحتية والبرمجيات. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأدوات والبرامج الفعالة التي يمكن أن تسرع من وتيرة تطبيق الرقمنة في المؤسسات، وكيفية توظيفها بالشكل الأمثل لتحسين الأداء الإداري وتعزيز الإنتاجية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تبرز الحاجة لاختيار هذا الموضوع نظراً لأهمية الخدمات الرقمية الإلكترونية في تحسين كفاءة العمل الإداري وزيادة فعاليته، حيث تساهم بشكل كبير في تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز المهام. كما أن لهذه الخدمات دوراً محورياً في تسهيل التواصل الإداري بين مختلف أقسام المؤسسة، مما يعزز التنسيق والتكامل بينها. بالإضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى فهم التحديات المرتبطة بتطبيق الرقمنة الإلكترونية في بيئة

العمل، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب التقنية والبشرية، وذلك من أجل ضمان نجاح عمليات التحول الرقمي وتحقيق الأهداف المنشودة.

وفي ظل اعتماد الجزائر لمسار الرقمنة كخيار استراتيجي لتطوير مناخ الاعمال وتعزيز الجاذبية الاستثمارية يثور اشكال جوهري حول مدى فاعلية الخدمات الرقمية في ترقية مجال الاستثمار في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة الإشكالية اذ يسمح بوصف الظواهر القانونية والمؤسساتية المرتبطة بالخدمات الرقمية في مجال الاستثمار، ومن ثم تحليلها وفق معايير عالمية، بهدف الوقوف على مدى فعاليتها ونجعتها في تحسين مناخ الاعمال وترقية الجاذبية الاستثمارية في الجزائر.

وتقسم هذه الدراسة الى فصلين، فصل اول نتناول فيه ماهية الخدمة الرقمية في مجال الاستثمار (الفصل الأول)، بينما الفصل الثاني للرقمنة كآلية لتطوير وترقية الاستثمار في الجزائر (الفصل الثاني).

الفصل الأول

ماهية الخدمة الرقمية في مجال الاستثمار

في ظل التقدم العلمي المتسارع في مجال التكنولوجيا، والانتشار الواسع للشبكة العنكبوتية، أصبح تأثير هذه التطورات واضحًا على هيكل النظم الإدارية. فقد أدت هذه المتغيرات إلى تراجع أساليب العمل التقليدية، مما جعل الحاجة إلى تبني نماذج وأساليب جديدة أمرًا ملحًا، خاصة فيما يتعلق بالبعد التكنولوجي وتقديم الخدمات بما يتوافق مع متطلبات العصر.

في هذا السياق، ظهرت ضرورة تبني الإدارة الرقمية كنمط جديد، يتسم بالكفاءة والمرونة في التعامل مع التحديات المتزايدة في مجال الاتصال والتوجيه. يعد تبني هذا النموذج جزءًا من الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال الإدارة المحلية، إذ يساهم في تفعيل الترقية داخل المؤسسات، مما يعزز من قدرة القطاع الإداري على التكيف مع التطورات التكنولوجية العالمية ويسهم في تحسين الأداء الإداري.

المبحث الأول: ماهية الخدمة الرقمية

تعرف الخدمة الرقمية بأنها مجموعة من العمليات والخدمات التي يتم تقديمها باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، حيث تُنفَّذ وتُسهل عبر الوسائط الرقمية مثل الإنترنت ومنصات البرمجيات المختلفة. تهدف هذه الخدمات إلى تحسين الكفاءة وتيسير الوصول إلى المعلومات والموارد، مع تقليص الحاجة إلى التفاعل التقليدي المباشر. تشمل الخدمات الرقمية العديد من المجالات مثل المعاملات الإلكترونية، الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، والتعليم عن بُعد، والتجارة الإلكترونية. تعتبر هذه الخدمات أداة أساسية لتعزيز الشفافية، وتقليل البيروقراطية، وتسريع الإجراءات، مما يسهم بشكل مباشر في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية الاقتصادية، خاصة في الدول التي تسعى إلى رقمنة قطاعاتها الاقتصادية والإدارية[1].

المطلب الأول: الرقمنة كمضمون للخدمة الرقمية

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، أصبحت الرقمنة تشكّل إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها مختلف الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، وذلك لما تتيحه من أدوات وتقنيات تُمكّن من إعادة هيكلة الخدمات العمومية وتحسين أدائها. وتُعد الخدمات الرقمية إحدى التجليات العملية لمفهوم الرقمنة، حيث تمثل ترجمة مباشرة لتبني التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات للمواطنين والمؤسسات على حد سواء. وعليه، فإن فهم الرقمنة كمضمون للخدمة الرقمية يقتضي التطرق إلى طبيعتها، وأهدافها، وأبعادها التقنية والتنظيمية، باعتبارها عنصراً محورياً في مسار التحول نحو اقتصاد رقمي فعال وشفاف[2].

الفرع الأول: تعريف الرقمنة:

تعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل المعلومات والبيانات من الصيغ التقليدية (الورقية أو التناظرية) إلى صيغ رقمية يمكن قراءتها ومعالجتها بواسطة الأجهزة الإلكترونية، خاصة الحواسيب والأنظمة الذكية. وتهدف هذه العملية إلى تسهيل تخزين البيانات، استرجاعها، تبادلها، ومعالجتها بطريقة أسرع وأكثر كفاءة مقارنة بالأساليب التقليدية.

---

[1] بوصبيع عبد القادر، مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية جامعة باتنة، العدد 15، 2021.

[2] بوصلاح كريمة، الرقمنة كمدخل لتحديث الإدارة العامة وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تبسة، العدد8 ،.2022

بمعنى آخر، الرقمنة هي انتقال من المعالجة اليدوية إلى المعالجة الإلكترونية للبيانات والمعلومات عبر استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة مثل أجهزة المسح الضوئي، قواعد البيانات، شبكات الاتصال، والحوسبة السحابية، مما يتيح تحسين جودة الخدمات وزيادة الكفاءة الإدارية والإنتاجية.

وتتجلى أهمية الرقمنة في مختلف القطاعات، من الإدارة والتعليم والصحة إلى الاقتصاد والصناعة، إذ أصبحت ركيزة أساسية لأي تطوير مؤسسي يسعى لمواكبة التحولات التكنولوجية العالمية.

ومن خلال هذا التحول التكنولوجي، نجد أن الرقمنة تحمل عدة تعريفات، سواء في اللغة أو الاصطلاح[1]:

أولا: تعريف الرقمنة لغة:

الرقمنة مشتقة من كلمة "الترقيم"، والتي تعني استخدام الأرقام للتعداد أو التصنيف. في اللغة العربية، يشير "الترقيم" إلى عملية تحويل النصوص أو البيانات إلى شكل يمكن تنظيمه أو فهرسته باستخدام الأرقام أو الرموز. وبالتالي، فإن الرقمنة تشير إلى تحويل المعلومات أو البيانات من صيغتها التقليدية (التناظرية) إلى صيغة رقمية يمكن معالجتها باستخدام الأجهزة الإلكترونية[2].

ثانيا: تعريف الرقمنة اصطلاحا:

الرقمنة اصطلاحًا هي عملية تحويل البيانات والمعلومات من الشكل التناظري (الورقي أو الملموس) إلى شكل رقمي يمكن معالجته وتخزينه باستخدام الأجهزة الإلكترونية والتقنيات الحديثة. تشمل الرقمنة تحويل النصوص، الصور، الصوتيات، والفيديوهات إلى صيغ رقمية قابلة للقراءة والمعالجة بواسطة الحواسيب أو الشبكات الرقمية. هذه العملية تسهل تنظيم البيانات، استرجاعها، ومشاركتها بسرعة وكفاءة أعلى مقارنة بالأنظمة التقليدية.

ومن الناحية الاقتصادية تعد الرقمنة من أهم المحركات الحديثة للنمو الاقتصادي، إذ تعني إدخال التقنيات الرقمية في العمليات الاقتصادية بهدف رفع الكفاءة، تقليص التكاليف، وتسريع تبادل السلع والخدمات. ومن منظور اقتصادي، تشير الرقمنة إلى التحول الشامل في أساليب الإنتاج، التسويق، التوزيع والاستهلاك، اعتماداً على تقنيات المعلومات والاتصال.

---

[1] بن عبد الله نوال، أثر الرقمنة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سطيف، العدد 26، 2021.

[2] صديقي عبد الرزاق، التحول الرقمي في الجزائر ودوره في ترقية بيئة الأعمال، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد10 ، العدد2 ،2022 .

وتسهم الرقمنة في خلق أسواق جديدة، وزيادة التنافسية، وتحسين بيئة الاستثمار، مما يعزز فرص الابتكار والنمو المستدام في الاقتصاد الوطني والعالمي[1].

كما تعرف من منظور إداري، تعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل الأنشطة الإدارية التقليدية إلى عمليات إلكترونية تعتمد على استخدام تقنيات رقمية حديثة، مثل نظم المعلومات الإدارية، البريد الإلكتروني، إدارة المستندات الإلكترونية، وأنظمة تخطيط الموارد.

وتهدف الرقمنة في الإدارة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، تسريع عملية اتخاذ القرار، رفع مستوى الشفافية، وتسهيل التواصل بين مختلف مستويات الهيكل التنظيمي داخل المؤسسة.

الفرع الثاني: مجالات وأشكال الرقمنة

ولتبيان فعالية الرقمنة ودورها المتنامي في العصر الحديث، يتناول هذا الفرع أبرز مجالاتها وأشكالها، مع توضيح سبل توظيفها في تحسين جودة الخدمات وتيسير مختلف المعاملات.

أولا: مجالات الرقمنة

تتعدد أنواع الرقمنة بحسب المجال والغرض منها، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- **الرقمنة الإدارية:** تعنى بتحويل الوثائق والمعاملات الإدارية التقليدية إلى صيغ إلكترونية، بما يسهم في تسريع إجراءات العمل، وتحقيق الشفافية في التسيير الإداري.

2- **الرقمنة الاقتصادية:** تشمل كافة العمليات التجارية والمالية التي يتم تحويلها إلى نماذج رقمية، مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الرقمية، ما يسهم في تسهيل المعاملات وزيادة كفاءة الأسواق.

3- **الرقمنة التعليمية:** تركز على تحويل المناهج الدراسية، وأساليب التعليم التقليدية، إلى صيغ رقمية عبر التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، مما يسهل الوصول إلى المعرفة بشكل أكبر.

4- **الرقمنة الثقافية:** تهدف إلى حفظ التراث الثقافي، والفني، والمعرفي من خلال تحويل المخطوطات، والكتب، والأعمال الفنية إلى وسائط رقمية تضمن استدامتها وإتاحتها للأجيال القادمة.

5- **الرقمنة الصحية:** تتعلق باستخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة الخدمات الصحية، مثل السجلات الطبية الإلكترونية، والتطبيب عن بعد، وتحليل البيانات الصحية لتحسين جودة الرعاية[2].

---

[1] عكوش سمير، الاقتصاد الرقمي: المفاهيم، الخصائص، والفرص التنموية، دار الكتاب الجامعي، الجزائر، 2021، ص. 39.

[2] بوغرارة محمد، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر في ضوء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم العدد12 ،2020 .

ثانيا: أشكال الرقمنة

1- **الرقمنة السمعية والبصرية:** هي تحويل المواد السمعية (مثل التسجيلات الصوتية) والبصرية (مثل الصور والفيديوهات) إلى صيغة رقمية.

كتحويل الأشرطة الصوتية إلى ملفاتMP3 ، تحويل الأفلام القديمة إلى ملفات فيديو رقمية، أو تحويل الكتب المسموعة إلى تنسيقات رقمية.

2- **الرقمنة النصية:** هي تحويل النصوص المكتوبة أو المطبوعة (مثل الكتب والمقالات) إلى نصوص رقمية يمكن معالجتها إلكترونياً.

كتحويل الوثائق الورقية إلى مستندات رقمية باستخدام الماسحات الضوئية(OCR) ، وتحويل الكتب المطبوعة إلى صيغ إلكترونية مثل PDF أو.ePub

3- **الرقمنة الإدارية:** هي استخدام الأنظمة الرقمية لتحسين الإجراءات الإدارية، مثل الأرشفة الإلكترونية، وتبادل الوثائق بين الإدارات، وتنظيم المهام.

كاستخدام نظم ERP (Enterprise Resource Planning) لتوحيد المعلومات الإدارية والمالية في المؤسسات، أو استخدام البريد الإلكتروني بدلاً من المراسلات الورقية.

4- **الرقمنة المالية:** هي تحويل المعاملات المالية من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي.

كالتحويلات البنكية عبر الإنترنت، والمحافظ الرقمية، والدفع الإلكتروني.

5- **الرقمنة التجارية والتسويقية:** هي استخدام الأدوات الرقمية لتوسيع نطاق الأعمال التجارية وتحسين استراتيجيات التسويق.

كالتجارة الإلكترونية(e-commerce) ، الإعلانات الرقمية عبر الإنترنت، التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

6- **الرقمنة الصحية:** هي استخدام الأدوات الرقمية لتحسين الخدمات الصحية.

كالسجلات الصحية الإلكترونية(EHR) ، استشارات طبية عبر الإنترنت، المراقبة الصحية عن بعد.

7- **الرقمنة الحكومية:** هي استخدام الأنظمة الرقمية لتحسين تقديم الخدمات الحكومية وتسهيل الإجراءات للمواطنين[1].

[1]احمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية والثقافية 2003 ص 7

كالحكومة الإلكترونية(e-government) ، تقديم الخدمات عبر الإنترنت، مثل تجديد رخص القيادة أو تقديم الطلبات الحكومية عبر منصات رقمية.

المطلب الثاني: أهمية، أهداف وخصائص الرقمنة:

تعد الرقمنة أداة استراتيجية محورية في تطوير الأداء الإداري والاقتصادي للدول، خصوصاً في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي. وتكمن أهميتها في قدرتها على إحداث نقلة نوعية في أساليب التسيير، وطرق تقديم الخدمات، وعلاقات الدولة بالمواطنين والمؤسسات.

الفرع الأول: أهمية الرقمنة:

تكتسي الرقمنة أهمية متزايدة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، لما لها من أثر مباشر على تحسين الأداء العام. وتبرز أهميتها حسب منظورها كالاتي :

أولا: من منظور اقتصادي:

1- **تحفيز النمو الاقتصادي:** تساعد الرقمنة في تسريع العمليات التجارية وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي العام من خلال توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الإنتاجية في مختلف القطاعات.

2- **فتح أسواق جديدة:** تتيح الرقمنة فتح أسواق عالمية عبر الإنترنت، مما يساهم في توسيع نطاق الأعمال التجارية والتجارة الإلكترونية وزيادة الصادرات.

3- **رفع الكفاءة وتقليص التكاليف**: تقلل الرقمنة من التكاليف المرتبطة بالعمليات اليدوية والتقليدية، مثل تكاليف الورق والنقل، ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتحقيق وفورات اقتصادية.

4- **تعزيز التنافسية**: تساهم الرقمنة في تعزيز التنافسية بين الشركات من خلال تمكينها من الاستفادة من أدوات تكنولوجية متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، ما يساعدها على الابتكار والتفوق على منافسيها[1].

ثانيا: من منظور إداري:

1- **تحسين الكفاءة الإدارية:** تساهم الرقمنة في تسريع تنفيذ العمليات الإدارية، مثل إدارة الموارد البشرية، تخزين البيانات، ومعالجة الطلبات، ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل الوقت المستغرق في إنجاز المهام.

[1] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

2- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** من خلال الأنظمة الرقمية، يتم تسجيل كل العمليات والقرارات بشكل شفاف وقابل للتتبع، ما يعزز من مستوى الشفافية في العمل الإداري.

3- **تسهيل اتخاذ القرارات:** توفر الرقمنة إمكانية الوصول السريع إلى المعلومات والبيانات اللازمة، مما يساعد المدراء على اتخاذ قرارات مبنية على أسس دقيقة وسريعة.

4- **تحقيق تكامل بين الأقسام**: تسهل الرقمنة التنسيق بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسة، مما يعزز من التعاون بين الفرق ويسهم في تحسين تنظيم العمل[1].

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تعد الرقمنة (Digitalisation) من بين أهم التحولات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، والإدارية في العقود الأخيرة. وهي تشير إلى عملية تحويل العمليات التقليدية، والبيانات، والخدمات إلى صيغ رقمية، باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتتسم الرقمنة بجملة من الخصائص المميزة التي تُضفي عليها طابعًا استراتيجيا في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الأداء المؤسساتي.

1- السرعة والفعالية: تعتبر السرعة من أبرز خصائص الرقمنة، حيث تُتيح تنفيذ الإجراءات ومعالجة البيانات في وقت قياسي مقارنة بالأساليب التقليدية. وتُمكن هذه الخاصية من تحسين جودة الخدمات، ورفع كفاءة الأداء الإداري، وتخفيض آجال الاستجابة لمطالب الأفراد والمؤسسات.

2- **الدقة وتقليص نسبة الخطأ:** بفضل اعتمادها على أنظمة إلكترونية متقدمة، تُساهم الرقمنة في الحد من الأخطاء البشرية التي قد تنتج عن المعالجة اليدوية للبيانات. كما أن الأتمتة (Automation) تُعزز من موثوقية المعالجة ودقة النتائج.

3- **الشفافية وقابلية التتبع:** تسهم الرقمنة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الجيدة من خلال إتاحة إمكانية تتبع العمليات والمعاملات بشكل لحظي، وتوثيقها بطريقة آلية، مما يُعزز من مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويحد من مظاهر الفساد الإداري[2].

4- **الترابط والتكامل المعلوماتي:** تُتيح الرقمنة ربط مختلف الأنظمة والمصالح الإدارية عبر شبكات موحدة، وتبادل البيانات بشكل لحظي وآمن، ما يُحقق تكاملًا مؤسساتيًا فعّالًا، ويقلّص من التكرار في المعالجة، ويُسهّل التنسيق بين الهيئات.

[1] احمد الكبيسي، تطور النظام في المكتبات من الحوسبة الى الرقمنة، مجلة 300 العدد 29، 2008 ص 6.

[2] القانون 22-18، مرجع سابق ص6.

5- **المرونة وقابلية التكيف:** توفر الرقمنة مرونة عالية في تكييف النظام المعلوماتي مع التغيرات التشريعية والتنظيمية، دون الحاجة إلى إعادة هندسة شاملة للمنظومة، مما يُمكّن من تطوير متواصل يتماشى مع متطلبات العصر.

6- **الولوج الواسع والشامل:** من خلال التطبيقات والمنصات الرقمية، يمكن للمستخدمين الوصول إلى الخدمات في أي وقت ومن أي مكان، ما يُساهم في تعميم الخدمة وتجاوز العوائق الجغرافية والزمنية، ويُعزز من العدالة في الاستفادة من الموارد العمومية.

7- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** رغم أن الرقمنة تتطلب استثمارات أولية معتبرة، إلا أنها تُساهم على المدى المتوسط والطويل في تقليص التكاليف التشغيلية، من خلال تقليص المصاريف المرتبطة بالورق، النقل، الأرشفة اليدوية، والموارد البشرية الزائدة.

8- **تعزيز أمن المعلومات:** تتميز الرقمنة بإمكانية اعتماد تقنيات متقدمة في مجال حماية البيانات، كالتشفير والمصادقة الإلكترونية، مما يُقلّص من مخاطر الاختراق والتلاعب، ويُعزز من ثقة المستخدمين في النظم الرقمية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

تعد الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر أحد الركائز الأساسية لجذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث سعت الدولة إلى تطوير منظومة قانونية تنظم هذا المجال بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني والانفتاح على السوق العالمية. وقد شهدت التشريعات الاستثمارية في الجزائر عدة إصلاحات، لاسيما من خلال إصدار القانون رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار، والذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية، وتقديم مزايا وتسهيلات للمستثمرين، مع إنشاء مؤسسات داعمة كـــ"الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" لتنسيق الجهود وتحسين مناخ الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار واهدافه

الاستثمار هو عملية تخصيص الموارد، مثل المال أو الوقت، بهدف تحقيق عائد أو منفعة مستقبلية. يعتبر الاستثمار جزءا أساسيا من الاقتصاد، حيث يسهم في نمو الأعمال وتطوير المشاريع، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الفرص الاقتصادية

تعريف الاستثمار لغة: هو توظيف المال وتقييده او تثميره المال وتكثيره ويعرفه محمد الجوهري أن الاستثمار ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب متوقع تحقيق عائد في المدى الطويل

تعريف الاستثمار اصطلاحا: هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس او شكل غير ملموس

تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية : يمثل الاستثمار في هذه الحالة كل نفقة منتجة لإرادات في المستقبل او تؤدي الى تقليص في النفقات على المدى البعيد كما ان يتم شراء الة تؤدي الى رفع حجم الإنتاج او تخفيض اليد العاملة [1]

من الناحية المالية : يتمثل الاستثمار من جهة النظر المالية في مجموعة من النفقات التي ستاتي عبر الزمن مداخيل تمكن من تغطية النفقة الابتدائية التي تلزمها المشروع الاستثماري[2]

الفرع الاول: أهمية تسهيل إجراءات الاستثمار عبر الرقمنة:

أولا: تسريع الإجراءات: وزيادة الشفافية

بفضل الرقمنة، يمكن إتمام العديد من الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات، مثل التسجيل، طلب التصاريح، ودفع الرسوم إلكترونياً، مما يقلل من الوقت المستغرق ويجعل العمليات أكثر كفاءة.

فما تتيح الرقمنة فرصاً أفضل للمستثمرين للوصول إلى المعلومات المطلوبة حول الإجراءات الحكومية، مما يساهم في زيادة الشفافية وتقليل احتمالات الفساد.

ثانيا: تقليل التكاليف وتحسين الوصول إلى المعلومات:

الرقمنة تساعد في تقليص التكاليف المرتبطة بالتنقل، الورق، وتكرار الإجراءات، كما تسهم في توفير أوقات العمل للأفراد المعنيين.

من خلال المنصات الرقمية، يتمكن المستثمرون من الحصول على معلومات دقيقة ومحدثة عن اللوائح والأنظمة، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة.

الفرع الثاني: كيفية تسهيل الإجراءات عبر الرقمنة:

أولا: منصة رقمية لتسجيل الشركات:

في الجزائر، تم تطوير منصات إلكترونية تتيح للمستثمرين تأسيس شركاتهم بسرعة عبر الإنترنت دون الحاجة للذهاب إلى مكاتب التسجيل التقليدية. يشمل ذلك تحميل المستندات المطلوبة، ودفع الرسوم، والحصول على رقم التسجيل التجاري إلكترونيا.

---

[1] جمال الدين برقوق، ادارة الاستثمار ، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان الاردن ، 2016 ص 18–19 [1]

[2] معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ص49

ثانيا: دفع الرسوم والضرائب إلكترونيا:

تم إطلاق خدمات إلكترونية تمكن الشركات والمستثمرين من دفع الضرائب والرسوم المختلفة عبر الإنترنت، مما يوفر عليهم الوقت والجهد ويجعل العملية أكثر سلاسة.

ثالثا: خدمات الترخيص والتصاريح الإلكترونية:

يمكن للمستثمرين الحصول على التصاريح والأنظمة البيئية اللازمة للعمل في الجزائر من خلال بوابات إلكترونية، مثل تراخيص البناء أو التراخيص البيئية، مما يعزز من سرعة بدء الأعمال التجارية.

رابعا: تقديم العروض والمناقصات عبر الإنترنت:

رقمنة تقديم العروض والمناقصات تمنح المستثمرين فرصة للمشاركة في المنافسات الحكومية بشكل أكثر مرونة وشفافية. يتمكن المستثمرون من تقديم العروض، متابعة المناقصات، والحصول على نتائجها إلكترونيا.

خامسا: خدمات متكاملة للمستثمرين الأجانب:

العديد من الحكومات تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عبر رقمنة خدمات الدعم، مثل تقديم المشورة القانونية، مساعدات تنظيمية، وتسريع عملية الحصول على التأشيرات والإقامات، وهذا يسهل على المستثمرين الأجانب اتخاذ قرارات سريعة.

سادسا: إنشاء محفظة إلكترونية للمستثمرين:

تتيح بعض الأنظمة الرقمية للمستثمرين إنشاء محفظة إلكترونية حيث يتم جمع كافة الوثائق ذات الصلة بالاستثمار (مثل السجلات التجارية، التقارير المالية، العقود، تصاريح العمل) في مكان واحد، مما يسهل عملية الوصول إليها والتعامل معها[1].

المطلب الثاني: أثر الرقمنة في الاستثمار:

مع تطور التحول الرقمي، أصبح لرقمنة الإجراءات الإدارية أثر بالغ في تحفيز الاستثمار، سواء الداخلي أو الخارجي، من خلال تسهيل المعاملات وتقليص العراقيل.

[1] بن زية نوال، التحول الرقمي وأثره على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، 2022، ص 88.

الفرع الأول: أثر الرقمنة في الاستثمار الداخلي

أولا: ماهية الاستثمار الداخلي:

يعد الاستثمار الداخلي أحد المحركات الحيوية للاقتصاد الوطني، حيث يسهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق مناصب الشغل، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة. وهو يمثل مجمل المشاريع والاستثمارات التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات داخل الدولة، سواء برأس مال وطني أو بشراكة مع مستثمرين أجانب، شرط أن تُنفذ داخل الحدود الجغرافية للبلد.

عرف الاستثمار الداخلي على أنه توجيه رؤوس الأموال المحلية نحو إنشاء مشاريع إنتاجية أو خدمية داخل حدود الدولة، بهدف تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية. ويُعدّ هذا النوع من الاستثمار أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل الوطني. كما يعكس مدى فعالية البيئة الاقتصادية والإدارية في تحفيز المبادرة والاستثمار من قبل الفاعلين المحليين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات.

ثانيا: اهمية الاستثمار الداخلي:

يلعب الاستثمار الداخلي دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الوطني، إذ يساهم بشكل مباشر في رفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإنتاج والخدمات داخل البلاد. كما يُعد وسيلة فعالة لتوفير مناصب الشغل، سواء بشكل مباشر عبر المشاريع الاستثمارية، أو بشكل غير مباشر من خلال تحريك قطاعات مساندة كالنقل والخدمات. ويساهم أيضا في تثمين الموارد الوطنية، عبر استغلالها محليًا بدل تصديرها خامًا، مما يعزز القيمة المضافة ويُشجع على الابتكار والتصنيع المحلي. كما تبين هذه الأهمية فيما يلي:

1- **تسريع الإجراءات:** بفضل الرقمنة، يمكن إتمام العديد من الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات، مثل التسجيل، طلب التصاريح، ودفع الرسوم إلكترونيًا، مما يقلل من الوقت المستغرق ويجعل العمليات أكثر كفاءة.

2- **زيادة الشفافية:** تتيح الرقمنة فرصا أفضل للمستثمرين للوصول إلى المعلومات المطلوبة حول الإجراءات الحكومية، مما يساهم في زيادة الشفافية وتقليل احتمالات الفساد.

3- **تقليل التكاليف:** الرقمنة تساعد في تقليص التكاليف المرتبطة بالتنقل، الورق، وتكرار الإجراءات، كما تسهم في توفير أوقات العمل للأفراد المعنيين.

4- **تحسين الوصول إلى المعلومات:** من خلال المنصات الرقمية، يتمكن **المستثمرون** من الحصول على معلومات دقيقة ومحدثة عن اللوائح والأنظمة، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنارة.

5- **كيفية تسهيل الإجراءات عبر الرقمنة:** تسهيل الإجراءات عبر الرقمنة، يمكن اتباع عدة خطوات فعالة: من المهم تبسيط العمليات الحالية وتحليلها لتحديد النقاط التي يمكن تحسينها. بعد ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا لتطوير منصات رقمية تسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات .

أيضاً، يجب توفير التدريب والدعم للمستخدمين لضمان أنهم مرتاحون في استخدام هذه الأنظمة الجديدة. وأخيراً، من الضروري جمع الملاحظات من المستخدمين لتحسين النظام بشكل مستمر وتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل

6- **منصة رقمية لتسجيل الشركات[1]:** في الجزائر، تم تطوير منصات إلكترونية تتيح للمستثمرين تأسيس شركاتهم بسرعة عبر الإنترنت دون الحاجة للذهاب إلى مكاتب التسجيل التقليدية. يشمل ذلك تحميل المستندات المطلوبة، ودفع الرسوم، والحصول على رقم التسجيل التجاري إلكترونياً.

7- **دفع الرسوم والضرائب إلكترونيا:** تم إطلاق خدمات إلكترونية تمكن الشركات والمستثمرين من دفع الضرائب والرسوم المختلفة عبر الإنترنت، مما يوفر عليهم الوقت والجهد ويجعل العملية أكثر سلاسة.

8- **خدمات الترخيص والتصاريح الإلكترونية:** يمكن للمستثمرين الحصول على التصاريح والأنظمة البيئية اللازمة للعمل في الجزائر من خلال بوابات إلكترونية، مثل تراخيص البناء أو التراخيص البيئية، مما يعزز من سرعة بدء الأعمال التجارية.

9- **تقديم العروض والمناقصات عبر الإنترنت:** رقمنة تقديم العروض والمناقصات تمنح المستثمرين فرصة للمشاركة في المنافسات الحكومية بشكل أكثر مرونة وشفافية. يتمكن المستثمرون من تقديم العروض، متابعة المناقصات، والحصول على نتائجها إلكترونياً.

10- **خدمات متكاملة للمستثمرين الأجانب:** العديد من الحكومات تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عبر رقمنة خدمات الدعم، مثل تقديم المشورة القانونية، مساعدات تنظيمية، وتسريع عملية الحصول على التأشيرات والإقامات، وهذا يسهل على المستثمرين الأجانب اتخاذ قرارات سريعة.

11- **إنشاء محفظة إلكترونية للمستثمرين:** تتيح بعض الأنظمة الرقمية للمستثمرين إنشاء محفظة إلكترونية حيث يتم جمع كافة الوثائق ذات الصلة بالاستثمار (مثل السجلات التجارية، التقارير المالية، العقود، تصاريح العمل) في مكان واحد، مما يسهل عملية الوصول إليها والتعامل معها[2].

---

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(ANDI) ،تقارير سنوية، الجزائر.

[2] بوعافية عبد الحفيظ، التحول الرقمي وأثره على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 17، 2021، ص. 103.

أمثلة على المبادرات الناجحة لتسهيل إجراءات الاستثمار عبر الرقمنة

✓ منصة "الاستثمار الرقمي" في الجزائر:

تهدف هذه المنصة إلى تيسير كافة إجراءات الاستثمار عبر الإنترنت، مثل تقديم الطلبات الخاصة بتسجيل الشركات، الحصول على التصاريح اللازمة، ودفع الرسوم الحكومية. هذه المنصة تساعد على تسريع الإجراءات وتوفير بيئة أفضل للمستثمرين المحليين والأجانب.

منصة الدفع الإلكتروني "CIB" في الجزائر:

منصة الدفع الإلكتروني "CIB" هي خطوة كبيرة نحو تسهيل الإجراءات التجارية عبر الإنترنت. فهي تسمح للمستثمرين والشركات بدفع الرسوم والضرائب إلكترونياً، مما يسرع من عملية بدء الأعمال وتطويرها.

نظام تقديم طلبات الإعفاء الضريبي عبر الإنترنت:

تم تطوير منصة تسمح للمستثمرين بتقديم طلبات الإعفاء الضريبي إلكترونياً، مما يسهل ويعجل من الموافقات اللازمة لإنشاء مشاريع جديدة، ويشجع على جذب الاستثمارات.

ثالثا: التحديات المرتبطة بتسهيل إجراءات الاستثمار عبر الرقمنة:

على الرغم من الفوائد الكبيرة لتسهيل إجراءات الاستثمار عبر الرقمنة، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه الجزائر والدول الأخرى في تطبيق هذه المبادرات بشكل كامل:

1- **البنية التحتية الرقمية:** لا يزال هناك تحدٍ في تطوير البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق النائية في الجزائر، مما يمكن أن يعوق الوصول إلى الخدمات الإلكترونية[1].

2- **المقاومة الثقافية للتغيير:** بعض المستثمرين والإداريين قد يواجهون مقاومة لاستخدام الأنظمة الرقمية بسبب تفضيلهم للأساليب التقليدية أو لعدم الثقة في الأنظمة الإلكترونية.

3- **الوعي والتدريب:** من الضروري تدريب المستخدمين على كيفية التعامل مع المنصة الرقمية وتقديم الدعم التقني للمستثمرين الجدد لتشجيعهم على استخدام هذه الأنظمة.

4- **الأمان السيبراني:** تبقى مسألة الأمان في التعاملات الإلكترونية من أبرز المخاوف، حيث يجب ضمان حماية البيانات الشخصية والتجارية ضد القرصنة والهجمات الإلكترونية.

رابعا: علاقة الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي وتقليص الاعتماد على الخارج.

ساهم الاستثمار الداخلي في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الحيوية، كالفلاحة، الصناعة، والطاقة، مما يقلّل من التبعية للأسواق الخارجية. كما يوفّر قاعدة

[1] القانون 22-18، مرجع سابق، ص 6.

إنتاجية محلية قادرة على تلبية حاجيات السوق الوطني، ويُعزّز احتياطيات الدولة من العملة الصعبة عبر تقليص الواردات وزيادة فرص التصدير. ومن خلال تشجيع المبادرات المحلية، يرسّخ الاستثمار الداخلي أسس اقتصاد وطني متنوع ومستقر، أقل عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية

الفرع الثاني: أثر الرقمنة في الاستثمار الخارجي

يعد **الاستثمار الخارجي** ركيزة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا والمعارف، وتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي. وتوليه الدول اهتماماً بالغاً ضمن سياساتها الاقتصادية، لما له من أثر في دعم التنمية وتوفير التمويلات والخبرات التي قد تفتقر إليها السوق المحلية[1].

أولا: تعريف الاستثمار الخارجي

الاستثمار الخارجي هو توظيف رؤوس الأموال من قبل مستثمرين أجانب (أفراد أو مؤسسات أو دول) في بلد آخر غير بلدهم الأصلي، بهدف تحقيق عوائد مالية أو مكاسب اقتصادية، ويتم ذلك من خلال إنشاء مشاريع جديدة، أو المساهمة في رأسمال شركات محلية، أو شراء أصول وممتلكات أو سندات وأسهم.

ويقسم عادة إلى نوعين رئيسيين:

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE) :**حيث يكون للمستثمر الأجنبي دور فعلي في تسيير المشروع أو اتخاذ القرار فيه.

2- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر (أو الاستثمار في المحفظة) :**ويتمثل في شراء الأسهم والسندات دون التدخل في التسيير.

يعد الاستثمار الخارجي أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل في الدول المضيفة.

ثانيا: أهمية الاستثمار الخارجي

تجلى **أهمية الاستثمار الخارجي** في كونه رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية أو ذات الاقتصادات الناشئة. ويمكن تفصيل هذه الأهمية عبر المحاور التالية:

1- تحفيز النمو الاقتصادي

يسهم الاستثمار الخارجي في رفع الناتج المحلي الإجمالي عبر تمويل مشاريع إنتاجية وصناعية وخدمية.

يدعم تنويع الاقتصاد ويقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل المحروقات أو الزراعة فقط[1].

[1] بوغرارة محمد، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر في ضوء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد12 ،2020 .

2- نقل التكنولوجيا والمعرفة:

يؤدي إلى إدخال تقنيات حديثة وأساليب تسيير متطورة في المؤسسات المحلية.

يسهم في تحسين المهارات والكفاءات لدى اليد العاملة المحلية من خلال الاحتكاك المباشر بالخبرات الأجنبية.

3- خلق فرص عمل:

يساهم الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

يساعد على تقليص معدلات البطالة خاصة في صفوف الشباب واليد العاملة المؤهلة.

4- تحسين الميزان التجاري:

من خلال إنشاء مؤسسات تُنتج للتصدير، يساهم الاستثمار الأجنبي في تقليص العجز التجاري ورفع حجم الصادرات.

يوفر عملة صعبة تدعم احتياطات الدولة المالية.

5- تطوير البنية التحتية:

كثير من الاستثمارات الأجنبية توجه نحو قطاعات النقل، الطاقة، الاتصالات... مما يُحسن من الخدمات الأساسية ويرفع جاذبية الدولة.

6- تعزيز المنافسة وتحسين الجودة:

دخول شركات أجنبية يدفع بالمؤسسات المحلية إلى تحسين منتجاتها وخدماتها لمواكبة المنافسة.

يعزز ثقافة الابتكار والجودة لدى القطاع الخاص المحلي2.

7- دعم التمويل والاستثمار المحلي:

يخفف من العبء على خزينة الدولة في تمويل المشاريع الكبرى.

يُشجع المستثمرين المحليين على الدخول في شراكات مع الأجانب، مما يخلق ديناميكية اقتصادية جديدة.

8- تحسين صورة الدولة دوليًا

يعتبر مؤشراً على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

يعزز الثقة الدولية في مناخ الأعمال ويزيد من فرص الشراكة والتعاون الدولي.

ثالثا: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

---

[1].القانون 22-18، مرجع سابق،ص6.

[2] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(ANDI) ، تقارير سنوية، الجزائر.

وفي سبيل تعزيز جاذبية مناخ الأعمال، قامت الجزائر بإصلاحات قانونية وهيكلية هامة، تمثلت في تبني قانون الاستثمار لسنة 2022 (رقم 22-18)، الذي يهدف إلى إزالة العراقيل التقليدية التي كانت تعيق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. ومن أبرز ما جاء به هذا القانون:

- تحقيق مبدأ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، ما يعكس انفتاح الدولة على الشراكات الاقتصادية الدولية.
- إلغاء قاعدة 49/51 %التي كانت تُلزم الشريك الأجنبي بعدم امتلاك حصة الأغلبية في الشركات المختلطة، باستثناء القطاعات الإستراتيجية مثل الطاقة والدفاع.
- إنشاء الشباك الموحد لتسهيل الإجراءات الإدارية، تقليص آجال معالجة الملفات، وضمان مرافقة فعالة للمستثمرين.
- تقديم تحفيزات ضريبية وجمركية موجهة للمشاريع ذات الطابع الاقتصادي أو التكنولوجي المهم، بهدف تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا.
- توقيع اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار مع العديد من الدول، مما يوفر بيئة قانونية مستقرة للمستثمرين الأجانب[1].

رابعا: مزايا الاستثمار الخارجي للاقتصاد الوطني:

1- **نقل التكنولوجيا والخبرة** :من خلال إدخال تقنيات وأساليب إنتاج حديثة.

2- **دعم ميزان المدفوعات** :بتوفير العملة الصعبة وزيادة الصادرات.

3- **خلق فرص العمل** :خصوصاً في القطاعات الصناعية والخدمية.

4- **تطوير البنية التحتية** :عبر تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة مع مستثمرين أجانب.

5- **تحفيز المنافسة** :مما يدفع المؤسسات المحلية إلى تحسين الأداء والابتكار.

خامسا: لتحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

1- رغم الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي باشرتها الدولة، لا يزال الاستثمار الخارجي في الجزائر يواجه جملة من التحديات التي تحدّ من جاذبية السوق الوطنية، ومن أبرزها:

[1] قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022، ص. 6..

2- **استمرار البيروقراطية الإدارية:** رغم الجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات، حيث تبقى بعض المساطر معقدة وطويلة، مما يُعيق سرعة تنفيذ المشاريع.

3- **عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي:** نتيجة تعدد التعديلات والتغييرات المفاجئة في القوانين، مما يُقلل من وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

4- **ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية،** خاصة في المناطق الداخلية، مما يزيد من تكاليف الاستثمار ويُقلّص من جاذبية بعض الولايات.

5- **محدودية سوق المال وآليات التمويل التشاركي،** مما يضعف فرص التمويل المحلي للمشاريع الاستثمارية، ويجعل المستثمر الأجنبي يعتمد كليًا على مصادره الخاصة.

6- **ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض القطاعات،** وهو ما يُعيق التحول نحو إدارة رقمية شاملة تعزز من الشفافية والفعالية.

7- **الإطار القضائي غير المستقر وصعوبة تسوية النزاعات التجارية بسرعة وفعالية،** وهو عامل حاسم في تقييم مخاطر الاستثمار.

8- **مخاوف متكررة لدى المستثمرين بشأن الشفافية واستقرار السياسات الاقتصادية،** لا سيما في غياب معطيات دقيقة ومحدثة بانتظام عن مناخ الأعمال[1].

[1] بوغرارة محمد، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر في ضوء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد12 ،.2020

خلاصة الفصل:

في خضم التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، أضحت الخدمات الرقمية ركيزة أساسية في بناء بيئة استثمارية حديثة وفعالة. فقد باتت الرقمنة أداة استراتيجية تُعتمد لتحسين أداء الإدارة العمومية، تسريع المعاملات، وتعزيز الشفافية والحوكمة، مما يُسهم بشكل مباشر في ترقية مناخ الاستثمار.

من خلال هذا الفصل، تبيّن أن الخدمة الرقمية لا تقتصر على تقديم خدمات عبر الإنترنت فحسب، بل تمثل منظومة متكاملة تشمل البنية التحتية الرقمية، الإطار القانوني والتنظيمي، والموارد البشرية المؤهلة. كما أن الاستثمار، سواء كان داخليًا أو خارجيًا، يتأثر بشكل كبير بجودة الخدمات الرقمية، حيث تُمكّنه من تجاوز العقبات البيروقراطية، وتُقلّل من تكاليف المعاملات وتحد من حالات الغموض القانوني.

ومع أن الجزائر قد اتخذت خطوات هامة في هذا الاتجاه من خلال إصلاحات تشريعية ومبادرات رقمية متعددة، إلا أن الطريق لا يزال يتطلب جهوداً إضافية لمواجهة التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، الثقافة الرقمية، واستقرار السياسات الاقتصادية.

بالتالي، فإن تعزيز الخدمات الرقمية يشكل رهانًا استراتيجيًا لا يمكن فصله عن مسار التنمية الاقتصادية الشاملة، خاصة إذا ما أُرفق بإرادة سياسية واضحة وشراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.

الفصل الثاني

الرقمنة كآلية لتطوير وترقية الاستثمار في الجزائر

مع التطور التكنولوجي السريع والتحولات العالمية التي يشهدها الاقتصاد، أصبحت الرقمنة أداة أساسية في تعزيز الاستثمار وتطوير بيئة الأعمال. فقد باتت التقنيات الرقمية تمثل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، حيث تساهم بشكل مباشر في تسريع الإجراءات وتحسين الشفافية والكفاءة في القطاعين العام والخاص. من هنا، تبرز الرقمنة كآلية استراتيجية تساهم في ترقية مناخ الاستثمار، سواء كان داخليًا أو خارجيًا، من خلال تسهيل المعاملات، توفير بيئة تشريعية مرنة، وتقليل البيروقراطية.

في هذا الفصل، سيتم استكشاف دور الرقمنة في تطوير بيئة الاستثمار من خلال تحليل أدواتها وآلياتها، مع التركيز على تجارب الدول التي نجحت في الاستفادة من التحول الرقمي لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات. كما سيتم التطرق إلى التحديات والفرص التي يواجهها الاستثمار في الجزائر في ظل التوجه نحو الرقمنة، وتسليط الضوء على الآفاق المستقبلية لتعزيز هذا المسار كأداة محورية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: إنشاء المنصة الرقمية للمستثمرين كآلية لترقية الاستثمار

تعتبر المنصة الرقمية للمستثمرين أحد الأدوات الفعّالة في عصر الرقمنة التي تساهم بشكل كبير في تحسين مناخ الاستثمار، وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية. تهدف هذه المنصات إلى توفير بيئة رقمية متكاملة للمستثمرين، تمكّنهم من الحصول على جميع المعلومات والوثائق اللازمة بسهولة ويسر، وتقليص المعوقات البيروقراطية التي لطالما كانت تعترض عملية الاستثمار[1].

في الجزائر، تم إطلاق العديد من المنصات الرقمية التي تستهدف تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين، مثل الشباك الموحد الذي يعرض جميع الخدمات المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية في مكان واحد. تهدف هذه المنصات إلى تعزيز الشفافية وتقليل وقت معالجة الطلبات، مما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية.

هذا المبحث سيتناول في تفاصيله أهمية المنصة الرقمية للمستثمرين كأداة لتيسير الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي، بالإضافة إلى دراسة التجارب الناجحة لمنصات رقمية مشابهة في دول أخرى، والتحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق هذه المنصات بالشكل الأمثل[2].

المطلب الأول: ماهية المنصة الرقمية واهدافها

تمثل المنصة الرقمية للمستثمرين أحد أبرز أدوات التحول الرقمي في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة به. وقد تم تطوير هذه المنصة في الجزائر في إطار السياسة الوطنية للرقمنة، بهدف توفير فضاء إلكتروني موحد يُمكن من خلاله للمستثمرين المحليين والأجانب تنفيذ مختلف مراحل مشاريعهم الاستثمارية إلكترونياً، دون الحاجة للتنقل إلى المصالح الإدارية المعنية.

الفرع الأول: تعريف وخصائص المنصة الرقمية للمستثمرين:

اولا: تعريف المنصة:

المنصة الرقمية للمستثمرين هي نظام إلكتروني تفاعلي يُوفر جملة من الخدمات الإدارية والمعلوماتية ذات الصلة بالاستثمار، عبر واجهة رقمية موحدة، تُمكّن المستثمر من:

الاطلاع على النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار.

تقديم طلبات تسجيل المشاريع الاستثمارية.

متابعة المعاملات الإدارية (الرخص، الاعتمادات، التراخيص...).

---

[1] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

[2] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) ،2020-2022.

التواصل مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الإدارات المحلية، الوزارات القطاعية...).

الاستفادة من المرافقة الرقمية على مدار الساعة.

ثانيا: خصائص المنصة:

متاحة باللغتين (العربية والفرنسية).

تضمن الشفافية في المعالجة والرد على الطلبات.

تتضمن واجهات مخصصة للمستثمرين، الإدارات، ومقدمي الخدمات.

مؤمنة تقنياً وفقًا لمعايير الحماية الإلكترونية لحفظ سرية المعطيات.

تُعد هذه المنصة نقلة نوعية في تسيير ملف الاستثمار في الجزائر، وتُترجم التوجه نحو الإدارة الإلكترونية، التي تعتمد على الرقمنة في تقديم الخدمة العمومية بكفاءة وفعالية.

الفرع الثاني: أهداف المنصة الرقمية لترقية للمستثمرين

تعد المنصة الرقمية للمستثمرين أداة أساسية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في تحسين بيئة الاستثمار، وتسهيل الإجراءات، وزيادة جاذبية السوق الوطنية. في هذا السياق، يهدف تطوير المنصة الرقمية إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، خاصة في الجزائر.

أولا: تسهيل الإجراءات الإدارية

أحد الأهداف الأساسية للمنصات الرقمية هو تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار. من خلال هذه المنصات، يمكن للمستثمرين تقديم الطلبات، استكمال الإجراءات، والحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة إلكترونياً. يساعد ذلك على تقليص الوقت المستغرق في الإجراءات الإدارية، مما يعزز من سرعة تدفق الاستثمارات ويسهم في زيادة الإنتاجية العامة.

ثانيا: تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد

تسهم المنصة الرقمية في تعزيز الشفافية في التعاملات الحكومية من خلال توفير عملية متابعة دقيقة للمعاملات والإجراءات. ذلك يُساهم في تقليل الفساد الإداري، حيث يمكن متابعة كل خطوة في عملية الاستثمار من البداية حتى النهاية. الشفافية التي تضمنها المنصة تساعد المستثمرين على التأكد من أن كل الإجراءات تتم وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها دون وجود أي تلاعب.

ثالثا: دعم جذب الاستثمارات المحلية والدولية

من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليص الروتين الإداري، وتوفير خدمات سريعة وفعّالة، تُسهم المنصة الرقمية في تحسين جاذبية السوق الجزائرية للمستثمرين المحليين والدوليين. المنصة تسهم في توفير بيئة استثمارية مرنة، مما يخلق مناخاً أكثر تشجيعاً للاستثمار في الجزائر ويُسهل دخول المستثمرين الجدد، سواء من الداخل أو الخارج[1].

رابعا: تعزيز التكامل بين القطاعات الحكومية

تهدف المنصة الرقمية إلى تكامل وتنسيق الإجراءات بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية بالاستثمار، مثل القطاعات الضريبية، الجمركية، والشركات. هذا التكامل يُسهّل للمستثمرين تقديم طلباتهم ومتابعة سير الإجراءات بسهولة من خلال نقطة واحدة، ما يعزز الكفاءة العامة للقطاع العام ويسهل على المستثمرين إدارة مشروعاتهم بسهولة أكبر.

خامسا: تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري

المنصة الرقمية تساهم في تحسين مناخ الأعمال من خلال تقديم معلومات شفافة ودقيقة حول الإجراءات، التكاليف، المتطلبات القانونية، والمزايا الضريبية. وهذا يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. كما أن المنصة الرقمية تقدم للمستثمرين نصائح وخدمات استشارية حول أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة، مما يزيد من ثقة المستثمرين في السوق.

سادسا: تسريع عمليات الترخيص والموافقة

من خلال تمكين المستثمرين من تقديم طلبات التراخيص عبر الإنترنت، تساعد المنصة الرقمية على تقليل الوقت اللازم للحصول على التصاريح والموافقات. تعمل هذه المنصات على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية في معالجة الملفات والاستجابة السريعة لطلبات المستثمرين، مما يعزز من فرص الاستثمار في السوق[2]

سابعا: تحفيز الابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من خلال تسهيل إجراءات التسجيل والتمويل، يمكن للمنصات الرقمية دعم الابتكار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تساعد المنصات المستثمرين في الحصول على التمويل اللازم، وتقديم استشارات متخصصة، وتوجيههم إلى الأنظمة الداعمة لهم، مما يعزز من قدرة المشاريع الناشئة على النمو والازدهار.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 254-20 المؤرخ في 19 سبتمبر2020، المتعلق برقمنة الخدمات العمومية.

[2] بوغرارة محمد، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر في ضوء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد 12، 2020

ثامنا: توفير بيئة استثمارية مرنة للمستثمرين الأجانب

تهدف المنصة الرقمية إلى تبسيط إجراءات دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق الجزائرية، وذلك من خلال تقديم حوافز استثمارية وتسهيلات ضريبية وجمركية. هذه المنصات تعمل على تقديم معلومات دقيقة حول السوق الجزائري، مما يعزز من سهولة اتخاذ القرار من قبل المستثمرين الأجانب بشأن الفرص المتاحة في مختلف القطاعات.

تاسعا: تعزيز الوصول إلى المعلومات والإحصائيات

من خلال المنصات الرقمية، يمكن للمستثمرين الحصول على معلومات وبيانات حيوية حول السوق الجزائري، مثل الدراسات القطاعية، المعلومات الاقتصادية، الإحصائيات الحكومية، وتوجيهات الاستثمار. هذا يسهل على المستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على بيانات واقعية ودقيقة، وبالتالي تحسين جودة القرارات الاستثمارية

عاشرا: تطوير علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تهدف المنصة الرقمية أيضاً إلى تسهيل التعاون بين القطاع العام والخاص، حيث يمكن للقطاعين العمل معاً من خلال المنصات لتطوير مشروعات مشتركة وتحقيق التفاهم حول متطلبات الاستثمار. ذلك يعزز من فرص الشراكة بين الحكومة والشركات، مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر

في السياق الجزائري، تستند ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستثمرين إلى عدد من العوامل القانونية، التقنية، الاقتصادية، والمؤسساتية الخاصة بالبيئة الجزائرية. فيما يلي عرض لأهم هذه الظروف:

الفرع الأول أسباب انشاء المنصة الرقمية

أولا: الإرادة السياسية والدعم الحكومي[1]

توفر إرادة سياسية قوية لتشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة.

التزام الدولة برقمنة الخدمات العمومية، في إطار تحديث الإدارة وتحسين مناخ الأعمال.

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي

صدور قانون الاستثمار (2022)، الذي ينص على تبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 19 سبتمبر2020 ، المتعلق برقمنة الخدمات العمومية.

وجود قوانين لحماية البيانات الشخصية (مثل قانون حماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي).

الحاجة إلى نصوص تطبيقية واضحة تنظم تشغيل وتسيير المنصات الرقمية.

ثالثا: البنية التحتية الرقمية الوطنية

توسع شبكة الألياف البصرية وتوفر الإنترنت في مختلف ولايات الوطن.

تطوير بوابة الخدمات العمومية الإلكترونية ووجود قاعدة بيانات موحدة قابلة للتكامل.

تحديات متعلقة بجودة الاتصال في بعض المناطق النائية، ما يستدعي حلولًا هجينة (رقمية وميدانية).

رابعا: التكامل بين الإدارات والمؤسسات ضرورة الربط بين الوزارات والهيئات ذات الصلة بالاستثمار:

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI)

المركز الوطني للسجل التجاري(CNRC)

المديرية العامة للضرائب1

الجمارك

البلديات

البنوك والمؤسسات المالية

توحيد قواعد البيانات وتحديثها لتجنب التضارب أو تكرار الإجراءات.

خامسا: التمويل والموارد البشرية

تخصيص ميزانية موجهة لتصميم وتطوير وصيانة المنصة.

تكوين وتأهيل الموارد البشرية القادرة على إدارة المنصة وتقديم الدعم الفني للمستثمرين.

سادسا: الثقة والأمن السيبراني ضرورة بناء ثقة المستثمرين في المنصة من خلال:

أنظمة قوية للأمن السيبراني.

شهادات رقمية وتوقيع إلكتروني معتمد.

ضمانات قانونية لحماية المعلومات والبيانات التجارية.

سابعا: جانب التكوين والتوعية

تنظيم دورات تكوينية للمستثمرين والموظفين حول استخدام المنصة.

---

[1] بوغرارة محمد، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر في ضوء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد 12، 2020.

حملات إعلامية لتحسيس الفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب بأهمية المنصة وخدماتها.

الفرع الثاني: كيفية تسيير المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر

يُعد تسيير المنصة الرقمية للمستثمرين عنصراً محورياً في تجسيد سياسة رقمنة الخدمات العمومية وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر. ويتطلب ذلك مقاربة متكاملة تشمل الجوانب الإدارية، التقنية، القانونية، والتشغيلية لضمان فعالية ونجاعة المنصة.

أولا: الإشراف الإداري والمؤسسي[1]

تسند مهام الإشراف والتسيير العام للمنصة إلى هيئة وطنية رسمية، على غرار **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI)** ، مع إمكانية إنشاء وحدة مستقلة أو مديرية متخصصة لتسيير وتطوير المنصة. يُعهد لهذه الهيئة بمهام التخطيط، التوجيه، المراقبة والتنسيق مع باقي الهيئات المعنية بالاستثمار.

ثانيا: التسيير التقني والتشغيلي: يشمل التسيير التقني ما يلي:

ضمان الصيانة الدورية للمنصة وتحديث نظامها المعلوماتي بما يتماشى مع تطور التشريعات والمتطلبات التقنية.

تأمين المنصة ضد المخاطر السيبرانية من خلال تطبيق بروتوكولات حماية صارمة.

إدارة النسخ الاحتياطي للبيانات وتوفير خطط لاستمرارية الخدمة في حالات الطوارئ.

مراقبة أداء النظام وتحليل بيانات الاستخدام من أجل تحسين تجربة المستثمرين.

ثالثا: إدارة المحتوى والمعلومات: يتوجب على الهيئة المسيرة تحديث محتوى المنصة بشكل منتظم، من خلال:

نشر آخر المستجدات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار.

توفير أدلة إرشادية للمستخدمين، ونماذج، وأسئلة متكررة.

عرض فرص الاستثمار، التحفيزات المتاحة، والمناطق المؤهلة[2].

رابعا: خدمات الدعم والمرافقة تضمن المنصة خدمة دعم فني وإداري عبر:

مركز نداء رقمي وبريد إلكتروني مخصص لاستقبال استفسارات المستثمرين.

نظام لإيداع التذاكر (Tickets) يسمح بمتابعة حالة الطلبات والانشغالات.

---

[1] بن عبد الله، نوال، أثر الرقمنة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سطيف، العدد26 ،2021.

[2] القانون 22-18، مرجع سابق، ص6.

تكوين دوري للموظفين المكلفين بالتواصل مع المستثمرين لضمان جودة الخدمة.

خامسا: التكامل بين الهيئات والمؤسسات يتطلب التسيير الفعّال للمنصة التنسيق مع مختلف الهيئات الوطنية ذات العلاقة بعملية الاستثمار، مثل:

المركز الوطني للسجل التجاري(CNRC)

المديرية العامة للضرائب

إدارة الجمارك

البلديات والدوائر الإدارية

البنوك والمؤسسات المالية

يتم هذا التكامل عبر أنظمة إلكترونية مؤمنة تتيح تبادل البيانات والمعلومات بشكل لحظي.

سادسا: التقييم والتحسين المستمر: تعتمد المنصة في تسييرها على آليات تقييم منتظمة، تشمل:

مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل عدد المستخدمين، مدة معالجة الطلبات، ونسبة رضا المستثمرين.

تقارير دورية تُعرض على الهيئة الوصية لتقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

إدخال تحسينات مستمرة على التصميم، الوظائف، والخدمات بناءً على ملاحظات المستخدمين.

سابعا: الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية: تلتزم المنصة باحترام المعايير المتعلقة بـــ:

حماية البيانات الشخصية وسرية المعلومات التجارية.

الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات.

مطابقة الخدمات الرقمية للمعايير الدولية،.(...ISOGDPR)

الفرع الثالث: مدى ارتباط المنصة الرقمية للمستثمرين بحوكمة قطاع الاستثمار[1]

يُعد تطوير منصة رقمية موجهة للمستثمرين خطوة استراتيجية نحو تعزيز حوكمة قطاع الاستثمار في الجزائر، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية، الكفاءة، المساءلة، والعدالة في التعامل مع المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب.

أولا: تعزيز الشفافية

تُساهم المنصة في ضمان إتاحة المعلومات الدقيقة والموثوقة لجميع المستثمرين دون تمييز، كالقوانين، التحفيزات، مناطق النشاط، وإجراءات الحصول على التراخيص. وهو ما يُقلّص من تدخل العامل البشري،

[1] صديقي عبد الرزاق، التحول الرقمي في الجزائر ودوره في ترقية بيئة الأعمال، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد10 ، العدد2 ،.2022

ويحد من الممارسات البيروقراطية.

ثانيا: تقليص آجال المعالجة وتحسين الأداء الإداري

من خلال رقمنة الإجراءات، تُسهم المنصة في تسريع وتيرة معالجة الملفات الاستثمارية، وتوفير إمكانية تتبع الطلبات آليًا، مما يُحسن من جودة الخدمة ويُكرّس مبدأ النجاعة في أداء الإدارة العمومية.

ثالثا: المساءلة وتتبع المسؤولية

تتيح المنصة نظاماً لتوثيق المعاملات الإلكترونية وتسجيلها، مما يُمكن من تحديد المسؤوليات بدقة، والرجوع إلى السجلات في حال وجود طعون أو تجاوزات. وهذا من صميم الحوكمة الرشيدة التي تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة.

رابعا: تكافؤ الفرص وعدم التمييز

من خلال توحيد الإجراءات وتعميم المعلومات عبر بوابة رقمية واحدة، تُمنح الفرصة لكافة المستثمرين للاستفادة من نفس الخدمات بنفس الشروط، دون تمييز أو محاباة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة العادلة.

خامسا: الرقابة والتقييم المبني على البيانات

تُمكن المنصة السلطات من جمع بيانات دقيقة وآنية حول طبيعة الاستثمارات، وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، مما يُساعد في اتخاذ قرارات مبنية على معطيات فعلية، ويسمح بمتابعة تنفيذ السياسة الاستثمارية بشكل شفاف وفعّال.

سادسا: إشراك المتعاملين وتكريس البعد التشاركي[1]

توفر المنصة قنوات تواصل مباشرة بين الإدارة والمستثمرين، من خلال استطلاعات الرأي، الشكاوى الإلكترونية، واقتراحات التحسين، ما يعزز من الحوكمة التشاركية ويُقرب الإدارة من المتعامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: واقع المنصة الرقمية وتحدياتها

تعد المنصة الرقمية للمستثمرين إحدى الأدوات الحديثة التي تسعى الجزائر من خلالها إلى تسهيل الإجراءات الإدارية، تحسين بيئة الاستثمار، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية. ورغم الجهود المبذولة لتطوير هذه المنصات، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها في الواقع. في هذا المبحث، سنتناول واقع المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر، أبرز المبادرات الرقمية التي تم إطلاقها، وكذلك التحديات التي قد تعيق فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

[1] القانون 22-18، مرجع سابق، ص6.

المطلب الأول: واقع المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر

تعتبر المنصة الرقمية للمستثمرين أداة حديثة تهدف إلى تسهيل وتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر، وتحقيق الشفافية، وتقليص البيروقراطية التي قد تعيق النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، فإن الجزائر قد شهدت في السنوات الأخيرة عدة خطوات استراتيجية تهدف إلى تطوير هذه المنصات لتيسير الإجراءات الخاصة بالاستثمار وتحسين قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات المحلية والدولية. ومع ذلك، رغم الجهود المبذولة، يواجه واقع المنصة الرقمية تحديات متعدّدة تؤثر على فعاليتها[1].

الفرع الأول: المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر

سعت الجزائر من خلال إطلاق مجموعة من المنصات الرقمية إلى توفير بيئة أعمال أكثر انفتاحاً وشفافية، مع تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية التي يواجهها المستثمرون. وهذه المنصات تهدف إلى تسريع إجراءات الاستثمار، تقليل الروتين الإداري، وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب.

أولا: الشباك الموحد للمستثمرين

يعد الشباك الموحد أحد أهم المبادرات الرقمية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية. يهدف الشباك إلى تجميع وتبسيط جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في منصة واحدة. ومن خلال هذه المنصة، يستطيع المستثمرون تقديم طلباتهم، متابعة حالة ملفاتهم، والحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة بشكل رقمي، مما يقلل من البيروقراطية ويسهم في تسريع الإجراءات[2].

ثانيا: بوابة المستثمر

تم إطلاق "بوابة المستثمر" لتكون نقطة الوصول الرئيسية للمستثمرين في الجزائر. من خلال هذه البوابة، يمكن للمستثمرين الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الجزائر، مثل الفرص الاستثمارية، الإجراءات القانونية، وتفاصيل التسهيلات الضريبية المقدمة. كما تتيح البوابة أيضاً للمستثمرين التواصل مع الجهات الحكومية المختلفة بكل سهولة.

ثالثا: بوابة السكن والخدمات العقارية الرقمية

تعتبر هذه المنصة موجهة للمستثمرين في قطاع السكن والعقارات، حيث تتيح للمستثمرين تقديم

[1] بن عبد الله نوال، أثر الرقمنة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سطيف، العدد 26، 2021 .

[2] بوصبيع عبد القادر، مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة باتنة، العدد15 ، 2021 .

الطلبات والحصول على تصاريح البناء، متابعة المشروعات العقارية، والتواصل مع الجهات المعنية بتطوير القطاع. تهدف هذه المنصة إلى تسريع الإجراءات المتعلقة بمشروعات البناء والسكن، وتقليل الحاجة إلى التعامل اليدوي مع الوثائق.

رابعا: منصات الدفع الإلكتروني

توفر الجزائر منصات الدفع الإلكتروني التي تساهم في تسهيل المعاملات المالية الخاصة بالاستثمار، بما في ذلك دفع الرسوم والضرائب. وتساهم هذه المنصات في تسريع الإجراءات المالية وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية.

الفرع الثاني: إنجازات المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر

رغم أن المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر ما زالت في مراحلها الأولى، فإنها قد حققت بعض الإنجازات الهامة:

أولا: تبسيط الإجراءات

أتاح الشباك الموحد والبوابات الإلكترونية تخفيف عبء البيروقراطية، حيث أصبحت العديد من الإجراءات يمكن إتمامها عبر الإنترنت.

ثانيا: زيادة الشفافية : من خلال توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين ومتابعة الإجراءات في الوقت الفعلي، تم تعزيز الشفافية في العمليات.

ثالثا: جذب الاستثمارات:

يمكن للمنصات الرقمية جذب المستثمرين الأجانب والمحليين من خلال تيسير عملية الاستثمار وتقليل الروتين الإداري.

رابعا: تطوير بيئة العمل

أسهمت المنصة الرقمية في تحديث بيئة العمل وتحسين مستوى الكفاءة في الإدارة العامة[1].

الفرع الثالث: فعالية المنصة الرقمية للمستثمرين في حوكمة الاستثمار

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، يأتي تطوير المنصة الرقمية للمستثمرين كأداة استراتيجية لترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في تسيير قطاع الاستثمار. فالرقمنة لا تُعد هدفًا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الشفافية، الكفاءة، والمساءلة، وهي من ركائز الحوكمة الحديثة.

[1] بوغرارة محمد، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر في ضوء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد12 ،2020 .

أولا: تكريس الشفافية والنزاهة

تُساهم المنصة الرقمية في ضمان إتاحة المعلومات المتعلقة بالقوانين، الامتيازات، الإجراءات، والمناطق المؤهلة للاستثمار، بشكل متساوٍ لكل المتعاملين الاقتصاديين.

وهذا يُقلّص من التدخل البشري ويُضعف احتمالات المحاباة أو الفساد، مما يعزز ثقة المستثمر في الإدارة.

ثانيا تحسين الأداء وتقليص البيروقراطية

من خلال أتمتة الإجراءات وربط المنصة بمختلف الهيئات المعنية (السجل التجاري، الجباية، الجمارك، الجماعات المحلية)، تُمكن المنصة من تقليص آجال دراسة ومعالجة الملفات الاستثمارية.

وهذا يعكس نقلة نوعية في كفاءة الإدارة العمومية، ويعزز مناخ الأعمال.

ثالثا: ضمان العدالة وتكافؤ الفرص

تُوفر المنصة بيئة رقمية موحدة تُمكن جميع المستثمرين من الولوج إلى نفس الخدمات بنفس الشروط، دون تمييز جغرافي أو مؤسساتي، ما يرسخ مبدأ العدالة في الوصول إلى فرص الاستثمار.

رابعا: المساءلة وتتبع الأثر

بفضل تسجيل كل المعاملات إلكترونيًا، تُتيح المنصة إمكانية تتبع مسار الملفات والمراسلات، وتحديد نقاط التأخير أو الخلل، مما يُكرّس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويُحسن من الرقابة الإدارية.

خامسا: دعم اتخاذ القرار القائم على البيانات

تمكن المنصة من جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأنواع الاستثمارات، الجهات الأكثر طلبًا، والمعيقات المتكررة، مما يُوفر للمسؤولين أداة تقييم موضوعية وفعالة لصياغة السياسات العمومية في مجال الاستثمار.

سادسا: تعزيز البعد التشاركي في الحوكمة

من خلال توفير أدوات للتفاعل مثل الشكاوى، الاقتراحات، واستطلاعات الرأي، تُساهم المنصة في إشراك المستثمرين كطرف فعّال في تقييم وتوجيه المنظومة الاستثمارية، وهو من أهم أبعاد الحوكمة التشاركية الحديثة.[1]

المطلب الثاني: صعوبات وتحديات المنصة الرقمية في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في تطوير المنصة الرقمية للمستثمرين بهدف تحسين بيئة الاستثمار، فإن عملية التحول الرقمي لا تخلو من التحديات والصعوبات. هذه التحديات تؤثر على فعالية

[1] القانون 22-18، مرجع سابق، ص6.

المنصة الرقمية في تسهيل الإجراءات، وتقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية. وبالنظر إلى أن هذه المنصات تمثل خطوة حاسمة في تحسين بيئة الأعمال، فإن فهم هذه الصعوبات والعمل على معالجتها يعد أمراً ضرورياً لتحقيق النجاح في هذه المبادرة.

الفرع الأول: الصعوبات:

أولا: ضعف البنية التحتية الرقمية

1- التغطية الشبكية المحدودة

رغم التقدم الذي أحرزته الجزائر في توسيع شبكة الإنترنت، إلا أن العديد من المناطق، خاصة في الأرياف والمناطق الداخلية، تفتقر إلى تغطية شبكة الإنترنت المتطورة. هذا الافتقار إلى الاتصال الجيد يعيق قدرة المستثمرين في هذه المناطق على الاستفادة الكاملة من المنصات الرقمية.

2- تخزين البيانات وحمايتها

من التحديات الكبرى أيضاً ضعف القدرة على تخزين البيانات بشكل آمن ومتطور، حيث تتطلب المنصة الرقمية وجود بنية تحتية قوية للبيانات تخضع لإجراءات أمنية محكمة. في الوقت الحالي، تفتقر بعض المنصات الجزائرية إلى معايير الأمان الدولية، مما يعرض البيانات التجارية والشخصية للمخاطر[1].

ثانيا: المقاومة للتغيير في الإدارات الحكومية

1- الثقافة التنظيمية التقليدية

في الجزائر، لا تزال العديد من الإدارات الحكومية تعتمد على الأساليب التقليدية في إدارة الملفات والمعاملات. هذه العقلية البيروقراطية تضعف من فاعلية المنصات الرقمية، حيث يواجه المستثمرون صعوبة في التفاعل مع النظام الرقمي في ظل استمرار بعض الإجراءات اليدوية في الخلفية.

2- رفض تطبيق التغيير

هناك مقاومة من بعض الموظفين في القطاع العام لتطبيق التقنيات الرقمية في معالجة الملفات والإجراءات. يعتقد البعض أن هذه التقنيات قد تُهدّد وظائفهم التقليدية، مما يسبب تباطؤاً في تبني هذه الأدوات الرقمية.

ثالثا: نقص الكفاءات الرقمية

1- عدم وجود كوادر متخصصة

[1] بوصلاح كريمة، الرقمنة كمدخل لتحديث الإدارة العامة وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تبسة، العدد 8، 2022.

رغم وجود بعض المحاولات لتدريب الموظفين على التقنيات الرقمية، إلا أن الجزائر ما زالت تعاني من نقص في الكفاءات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الرقمية. من المهم تزويد الموظفين الحكوميين بالمهارات اللازمة للتعامل مع المنصة الرقمية وتنفيذ الإجراءات بشكل سلس وفعال.

2- الافتقار إلى دورات تدريبية متقدمة

تعاني الجزائر من نقص في الدورات التدريبية المتقدمة التي يمكن أن تزوّد الموظفين الحكوميين بالمهارات الحديثة في مجال التحول الرقمي. هناك حاجة إلى إنشاء برامج تدريبية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والإدارة الرقمية لجميع العاملين في القطاعات الحكومية[1].

3- الوعي الرقمي المحدود

رغم انتشار الإنترنت في الجزائر، إلا أن هناك فئة كبيرة من السكان لا يزالون يواجهون صعوبة في استخدام التقنيات الرقمية. هذه الفئة قد تتجنب استخدام المنصة الرقمية خوفًا من تعقيدها أو قلة فهمهم لكيفية استخدامها. وهذا يمثل تحديًا إضافيًا في تبني هذه المنصات من قبل جميع الأطراف المعنية.

4- محدودية استخدام التقنيات الحديثة في الأعمال

من بين التحديات الكبرى التي تواجه المنصة الرقمية في الجزائر هو الافتقار إلى المعرفة الكافية باستخدام الأدوات الرقمية في عالم الأعمال. كثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يستفيدون من هذه التقنيات بسبب عدم معرفتهم بما تقدمه لهم هذه المنصات.

الفرع الثاني: التحديات:

اولا: الأمن السيبراني وحماية البيانات

1- الهجمات الإلكترونية

تعتبر مشكلة الأمن السيبراني واحدة من التحديات الرئيسة التي تواجه المنصة الرقمية في الجزائر. على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الإلكتروني، إلا أن هناك تهديدات متزايدة من الهجمات الإلكترونية التي قد تؤثر على مصداقية المنصات الرقمية. تحتاج الحكومة الجزائرية إلى استثمار أكبر في التكنولوجيا الأمنية لمواكبة هذه التهديدات.

2- حماية البيانات الشخصية

في ظل التحول الرقمي، تعتبر حماية البيانات الشخصية أمرًا بالغ الأهمية. في الجزائر، قد يواجه بعض المستثمرين والشركات مخاوف بشأن استخدام بياناتهم بشكل آمن. نقص التشريعات التي تحمي حقوق

[1] القانون 22-18، مرجع سابق، ص6

البيانات الشخصية قد يعيق [1]استخدام المنصة الرقمية ويضعف ثقة المستثمرين.

ثانيا: عدم استقرار التشريعات القانونية والتنظيمية

1- التغييرات المستمرة في القوانين

من أبرز التحديات التي تواجه المنصة الرقمية في الجزائر هو التغيرات المستمرة في القوانين والتنظيمات الخاصة بالاستثمار. هذا التغيير المستمر قد يسبب حالة من الارتباك للمستثمرين، الذين يجدون صعوبة في متابعة القوانين الجديدة أو التعديلات التي قد تؤثر على استثماراتهم.

2- غياب الإطار القانوني الموحد

من المهم وجود إطار قانوني موحد وواضح يعزز استخدام المنصة الرقمية في مجال الاستثمار. لكن في الجزائر، لا يزال هناك نقص في التشريعات التي تدعم بشكل كامل تطور المنصة الرقمية وتلبي احتياجات المستثمرين بشكل فعّال.

ثالثا: التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية

1- ضعف التنسيق بين المؤسسات

عدم التنسيق الفعّال بين المؤسسات الحكومية المختلفة يعد من أكبر العوائق أمام نجاح المنصة الرقمية في الجزائر. فكل جهة حكومية قد تكون لديها أنظمة خاصة بها، مما يعوق إمكانية تحقيق التكامل بين هذه الأنظمة في المنصات الرقمية.

2- الممارسات غير المنسقة

من أجل تسهيل الوصول إلى المعلومات والإجراءات عبر المنصات الرقمية، يجب أن تكون كل الجهات الحكومية على مستوى واحد من التنظيم والإجراءات الرقمية. ولكن الافتقار إلى التنسيق بين الوزارات يؤثر على كفاءة المنصة الرقمية في الجزائر[2].

[1] بوصلاح كريمة، الرقمنة كمدخل لتحديث الإدارة العامة وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية جامعة تبسة، العدد8 ،2022.

[2] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل يتبيّن أن التحول الرقمي لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها تحديات العصر ومتطلبات التنمية المستدامة. فقد برهنت الرقمنة على قدرتها في تحسين مناخ الأعمال، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية، وكلها عوامل جوهرية لجذب الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وقد تم خلال هذا الفصل تسليط الضوء على المنصة الرقمية للمستثمرين كأحد أهم المشاريع الرقمية التي أطلقتها الجزائر لتسهيل التعامل بين المستثمر والإدارة، من خلال توفير فضاء موحد يتضمن مختلف المعلومات والخدمات ذات الصلة بالاستثمار. كما تطرقنا إلى واقع هذه المنصة وما حققته من مكاسب، إلى جانب التحديات البنيوية والتنظيمية والتقنية التي لا تزال تعيق فعاليتها الكاملة.

ومع الاعتراف بالخطوات الإيجابية التي تم قطعها، فإن تسريع وتيرة الرقمنة يتطلب إرادة سياسية قوية، واستثمارات مستدامة في البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، فضلاً عن تطوير الإطار القانوني والمؤسسي بشكل يضمن الثقة والفعالية. بذلك فقط، يمكن للرقمنة أن تتحول من مجرد أداة تقنية إلى رافعة حقيقية لتحقيق تحول اقتصادي عميق وشامل

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن الرقمنة أضحت ضرورة استراتيجية لا مناص منها في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، وما تفرضه العولمة من تحديات تتطلب من الدول التكيّف مع متطلبات العصر الرقمي. فقد باتت الخدمات الرقمية من أبرز الآليات التي تعتمدها الحكومات لتطوير مناخ الاستثمار، لما تتيحه من فرص كبيرة لتبسيط الإجراءات، تقليص آجال المعالجة، تعزيز الشفافية، ومحاربة البيروقراطية.

وقد بين هذا البحث أن الجزائر، إدراكا منها لأهمية الرقمنة، شرعت في السنوات الأخيرة في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية الهادفة إلى تحديث الإدارة العمومية، وتحسين بيئة الأعمال، وجعل الخدمات العمومية أكثر نجاعة وفعالية. وقد تكللت هذه الجهود بإنشاء منصات رقمية موجهة للمستثمرين، مثل المنصة الرقمية للمستثمرين، وكذا بإصدار قانون الاستثمار لسنة 2022، الذي تضمن العديد من التسهيلات والمحفزات لجذب الاستثمارات، خاصة الأجنبية.

ومع ذلك، فإن فعالية الخدمات الرقمية في ترقية الاستثمار لا تزال تواجه عدة عراقيل وتحديات، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية، محدودية التنسيق بين الهيئات والمؤسسات، ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض الفاعلين، فضلاً عن التردد في تبني التكنولوجيات الحديثة على نطاق واسع. هذه التحديات تتطلب رؤية شاملة وإرادة سياسية واضحة، مدعومة بإصلاحات هيكلية حقيقية، واستثمارات مستدامة في البنية التحتية، وتكوين وتأهيل الكفاءات البشرية.

إن تحسين أداء الخدمات الرقمية في الجزائر وتفعيلها بالشكل الأمثل، لا ينعكس فقط على ترقية الاستثمار، بل يسهم أيضا في بناء اقتصاد وطني تنافسي، متنوع ومستدام، قادر على التكيّف مع المتغيرات الدولية، وتقليص التبعية للريع، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

نتائج الدراسة:

من خلال التركيز على دراسة المنصة الرقمية للمستثمرين والتي اسفرت عن جملة من النتائج الهامة التي تؤكد دور هذه الآلية في دعم جهود الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار. فقد تبين أن هذه المنصة تمثل خطوة استراتيجية نحو تبسيط الإجراءات الإدارية، تقليص البيروقراطية، وتعزيز الشفافية في التعامل

مع المستثمرين، وذلك من خلال إتاحة فضاء رقمي موحد يضمن للمستثمر إمكانية تقديم الطلبات وتتبع المعاملات إلكترونياً، دون الحاجة للتنقل أو الاعتماد على الإجراءات الورقية.

كما أظهرت النتائج أن المنصة تسهم في مكافحة الفساد الإداري، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر توفير معلومات دقيقة وتسهيلات متنوعة، بما في ذلك الحوافز الضريبية والجمركية. ويُعد التكامل بين مختلف القطاعات الحكومية، إضافة إلى الإشراف المؤسساتي المنظم بقيادة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، من العوامل الداعمة لنجاح هذه المنصة.

غير أن هذه النتائج الإيجابية تقابلها تحديات واقعية تعيق الأداء الأمثل للمنصة، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكفاءات التقنية المؤهلة، ومحدودية الثقافة الرقمية لدى المستخدمين .كما أن غياب إطار قانوني وتنظيمي مستقر، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، يؤثران سلباً على فعالية المنصة ويُعرقلان تحقيق التكامل الرقمي المطلوب.

وبالتالي، فإن ضمان استمرارية هذه المكتسبات وتطوير المنصة يستلزم تعزيز الأمن السيبراني، دعم التكوين البشري، تحديث الأطر القانونية، وتكريس ثقافة التقييم والتحسين المستمر .كل ذلك في إطار رؤية استراتيجية شاملة تُعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة وتواكب التحولات التكنولوجية والتشريعية الحديثة.

اهم التوصيات:

رغم هذه الإنجازات، فإن فعالية المنصة لا تزال تواجه جملة من التحديات، أهمها ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكفاءات التقنية، محدودية الثقافة الرقمية لدى المستخدمين، إضافة إلى هشاشة الإطار القانوني والتنظيمي، وضعف التنسيق بين الهيئات المعنية. وعليه، ومن أجل تعزيز فعالية هذه المنصة وضمان استمراريتها، تبرز مجموعة من التوصيات الأساسية، تتمثل فيما يلي:

تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع تغطيتها جغرافيا؛

تطوير نظم الأمن السيبراني لحماية بيانات المستثمرين وضمان مصداقية الخدمة؛

تأهيل وتكوين الموارد البشرية القائمة على تسيير المنصة بصفة مستمرة؛

وضع إطار قانوني وتنظيمي مستقر يدعم تكامل المنصة ويحد من التضارب المؤسساتي؛

توسيع نطاق التوعية الرقمية لدى المستثمرين لتشجيعهم على استخدام المنصة بفعالية؛

إرساء آليات منتظمة لتقييم الأداء وتحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة؛

تحقيق التكامل بين مختلف الأنظمة والمنصات الرقمية الحكومية ذات الصلة بالاستثمار؛

تعزيز دور المنصة في دعم الابتكار والمقاولاتية من خلال أدوات رقمية مخصصة ومرافقة فعالة.

إن تجسيد هذه التوصيات على أرض الواقع سيسهم في تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية الرقمية، ودفع الجزائر نحو نموذج أكثر شفافية ونجاعة في تسيير الاستثمار، وفق متطلبات الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

في النهاية، فإن نجاح الجزائر في هذا المسعى يرتبط بمدى قدرتها على جعل الخدمة الرقمية أداة حقيقية للإصلاح الاقتصادي، وآلية فعالة لتحفيز الاستثمار وتنمية الثروة الوطنية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية الجزائر الجديدة.

قائمة المراجع

Les Références

قائمة المراجع

أولاً: النصوص التشريعية

- قانون رقم 22–18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بتاريخ 28 جويلية 2022.
- الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

ثانيا: النصوص التنظيمية

- مرسوم تنفيذي رقم 20–254 المؤرخ في 19 سبتمبر 2020، المتعلق برقمنة الخدمات العمومية.

ثالثا: الكتب

- جمال الدين برقوق، إدارة الاستثمار، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2016.
- سمير عكوش، الاقتصاد الرقمي: المفاهيم، الخصائص، والفرص التنموية. الجزائر: دار الكتاب الجامعي، 2021.
- فوزي بوغرارة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والتحديات، دار الهدى، الجزائر، 2018.
- لخضر قارة، الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في الدول النامية. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2020.
- هواري معراج وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

رابعا: المقالات والملتقيات

- عبد الحفيظ بوعافية، "التحول الرقمي وأثره على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 17، 2021.
- أحمد الكبيسي، تطور النظام في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، مجلة 300 العدد 29، 2008.

- عبد الرزاق صديقي، التحول الرقمي في الجزائر ودوره في ترقية بيئة الأعمال، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد 10، العدد 2، 2022.
- عبد القادر بوصبيع، مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية جامعة باتنة، العدد 15، 2021.
- كريمة بوصلاح، الرقمنة كمدخل لتحديث الإدارة العامة وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة تبسة، العدد 8، 2022.
- محمد بوغرارة، تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر في ضوء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، العدد 12، 2020.
- نوال بن عبد الله، أثر الرقمنة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سطيف، العدد 26، 2021.
- أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية والثقافية ،2003.

خامسا: التقارير

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تقارير سنوية، الجزائر.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)، 2020–2022.
- وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، الجزائر، بيانات وتقارير رسمية، 2022–2024.

الفهرس

شكر وعرفان..... 4

مقدمـــة..... أ

1-أهمية الدراسة:..... ج

2-أهداف الدراسة: .....د

3-أسباب اختيار الموضوع:.....د

الفصل الأول ماهية الخدمة الرقمية في مجال الاستثمار 6

المبحث الأول: ماهية الخدمة الرقمية 8

المطلب الأول: الرقمنة كمضمون للخدمة الرقمية 8

الفرع الأول: تعريف الرقمنة: 8

الفرع الثاني: مجالات وأشكال الرقمنة..... 10

المطلب الثاني: أهمية، أهداف وخصائص الرقمنة: 12

الفرع الأول: أهمية الرقمنة: 12

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة 13

المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر 14

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار واهدافه..... 14

الفرع الاول: أهمية تسهيل إجراءات الاستثمار عبر الرقمنة:..... 15

الفرع الثاني: كيفية تسهيل الإجراءات عبر الرقمنة:..... 15

المطلب الثاني: أثر الرقمنة في الاستثمار:..... 16

الفرع الأول: أثر الرقمنة في الاستثمار الداخلي 17

الفرع الثاني: أثر الرقمنة في الاستثمار الخارجي 20

خلاصة الفصل: 24

الفصل الثاني الرقمنة كآلية لتطوير وترقية الاستثمار في الجزائر 25
المبحث الأول: إنشاء المنصة الرقمية للمستثمرين كآلية لترقية الاستثمار 27
المطلب الأول: ماهية المنصة الرقمية واهدافها 27
الفرع الأول: تعريف وخصائص المنصة الرقمية للمستثمرين: 27
الفرع الثاني: أهداف المنصة الرقمية لترقية للمستثمرين 28
المطلب الثاني: ظروف إنشاء المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر 30
الفرع الأول أسباب انشاء المنصة الرقمية 30
الفرع الثاني: كيفية تسيير المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر 32
الفرع الثالث: مدى ارتباط المنصة الرقمية للمستثمرين بحوكمة قطاع الاستثمار 33
المبحث الثاني: واقع المنصة الرقمية وتحدياتها 34
المطلب الأول: واقع المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر 35
الفرع الأول: المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر 35
الفرع الثاني: إنجازات المنصة الرقمية للمستثمرين في الجزائر 36
الفرع الثالث: فعالية المنصة الرقمية للمستثمرين في حوكمة الاستثمار 36
المطلب الثاني: صعوبات وتحديات المنصة الرقمية في الجزائر 37
الفرع الأول: الصعوبات: 38
الفرع الثاني: التحديات: 39
خلاصة الفصل: 41
الخاتمة 42
قائمة المراجع 46
الفهرس 49
الملخص 51

ملخص:

تسعى الجزائر إلى تعزيز الاستثمار عبر اعتماد الرقمنة كخيار استراتيجي لتحسين مناخ الأعمال. وقد ساهمت الخدمات الرقمية في تبسيط الإجراءات الإدارية، مما قلل البيروقراطية وزاد من ثقة المستثمرين. ساعدت الرقمنة أيضاً على خفض التكاليف والوقت، وجعلت بيئة الاستثمار أكثر شفافية وجاذبية.

رغم هذه المكاسب، لا تزال هناك تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الكفاءات، وغياب التنسيق بين المنصات الإدارية. تؤثر هذه العوائق سلباً على جودة الخدمات الرقمية وفعاليتها.

ولنجاح هذا التحول، يجب اعتماد رؤية وطنية شاملة تشمل تطوير البنى التحتية، وتكوين الموارد البشرية، وتحديث التشريعات. فالرقمنة تمثل مساراً إصلاحياً ضرورياً لدعم الاقتصاد وتنويعه بعيداً عن المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الرقمية – الاستثمار – التحول الرقمي – الإجراءات الإدارية – مناخ الأعمال.

Abstract

Algeria aims to boost investment by adopting digitization as a strategic option to improve the business climate. Digital services have contributed to simplifying administrative procedures, reducing bureaucracy, and increasing investor confidence. Digitization has also helped reduce costs and time, making the investment environment more transparent and attractive.

Despite these achievements, challenges remain, such as weak digital infrastructure, lack of skilled personnel, and poor coordination between administrative platforms. These obstacles negatively impact the quality and efficiency of digital services.

To ensure the success of this transformation, a comprehensive national vision is needed, including infrastructure development, human resource training, and updated legislation. Digitization represents a necessary reform path to support and diversify the economy away from dependence on hydrocarbons.

Keywords: Digital service – Investment – Digital transformation – Administrative procedures – Business climate.

Résumé

L'Algérie cherche à renforcer l'investissement en adoptant la numérisation comme option stratégique pour améliorer le climat des affaires. Les services numériques ont contribué à simplifier les procédures administratives, à réduire la bureaucratie et à renforcer la confiance des investisseurs. La numérisation a également permis de diminuer les coûts et les délais, rendant l'environnement d'investissement plus transparent et attractif.

Malgré ces avancées, des défis persistent, tels que la faiblesse des infrastructures numériques, le manque de compétences qualifiées et l'absence de coordination entre les plateformes administratives. Ces obstacles nuisent à la qualité et à l'efficacité des services numériques.

Pour réussir cette transformation, il est nécessaire d'adopter une vision nationale globale incluant le développement des infrastructures, la formation des ressources humaines et la mise à jour du cadre législatif. La numérisation représente ainsi une voie de réforme essentielle pour soutenir et diversifier l'économie, en s'éloignant de la dépendance aux hydrocarbures.

Mots-clés : Service numérique – Investissement – Transformation numérique – Procédures administratives – Climat des affaires.